واما ان كانت عادته السلامة مع اداءتهما فتختلف وعبني فقولان وكالمتظهر المتي
منها عدم لزوم الكفارة ونقل بعضهم كلام المتي عام في الجميع المتقدمات وهو الظهر
كما قال الشيخ والحاصل انه خروج المني بالنظر والفكر موجب للكفارة بشرط
الاستدامة الا ان خالف عادته بان يكون عادته السلامة مع الاستدامة فتختلف
وعبني فلا كفارة على المتظهر المتي فان لم توجد استدامة فالقضاء فقط الا ان
يعسر فلا قضاء لمشقة وان خرج به القبلة والمباشرة موجب للكفارة مطلقا الا
ان يخالف عادته وان خرج بسبب المذي موجب للقضاء مطلقا مشاء عن قبلة او
مباشرة او فكر استدام ام لا ابي تصديقا اي مصدقا او قوله بالاجر وهو غفرا
الذنب كما يدل عليه الحديث اي ومعلوم انه في الاخرة ابي يحتسبا اي جاعلا
اجره على الله وقوله رياء ولا سمعة قال القائي الرياء العمل ليعرض من موم كان يعمل
ليراه الناس والسمعة ان يعمل ليسمع الناس عنه ذلك فيكرموه باجله او مدح
او نحو ذلك كما في قلوبهم وكل ذلك موجب للمقت محبط لثواب العمل وقوله لا تفعل
كذا لزم لقوله او محتسبا ثم يحتمل ان مراده الاجر المعهود اي الموعود به فيكون
قوله يدخره اي لازما ويحتمل ان مراده جنس الاجر مخصصا لان المدخر في الاخرة
هو الباقي ومن قام رمضان اي صلى فيه التراويح كما قال ق غفر له ما تقدم
من ذنبه مخرزاد المشايخ من حديث بن قتيبة وما تاخر واستشكلت تلك الزيادة بان
المغفرة تتعدى بسبق ذنب والمتاخر من الذنوب لم يات بعد فكيف يغفر واجيب
بان ذنوبهم تقع مغفورة وقيل هو كناية عن حفظ الله اياهم في المستقبل قاله
النسطلاني قال بن شهاب فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقضي على
عبارته ان قوله والامر على ذلك اي القيام ثم تركذلك اي بحيث لا يصلي التراويح
اصلا وليكذلك قال في النوادر عن بن حبيب انه عليه الصلاة والسلام رغب في قيام
رمضان من غير اداء بامر بعزيمة فقام الناس واحدا اثنين في بيته ومنهم في المساجد فان
عليه السلام على ذلك وفي ايام ابي بكر وصدرا من خلافة عمر ثم راى عمر على ان
يجمعهم على امام فامر بريا وتميما الداري ان يصليا بهم احد عشر ركعة بالمئين
وكانوا يقرؤون بالمائتين فثقل عليهم فخفف في القيام وزيد في الركوع فكانوا

يتوبون

يتوبون بثلاث وعشرين ركعة بالوتر وكانوا يقرؤا بالسورة في ثمان ركعات ويطيلوا
قراءاتها حتى عتراه لهم اراد منه وقال قال انه صلى الله عليه وسلم صلى بهم ثلاث
ليال فلم يخرج لهم الرابعة فلما كان صدرا من خلافة عمر خرج ذات ليلة الى المسجد
فوجدهم يصلون افذا اذا جمعهم الرجال على ابي بن كعب والشاهد تميم الداري
لانه امر ان تفرض اهـ ومن عبارة ق تعرف مقدار الصدر في قول التنبيه وصدرا من
خلافة عمر فان قلت قوله لانه امر ان تفرض ينافيه ما وقع في حديث فرض الصلاة
منا ان الصلوات الخمس لا يراد عليها قلت لا ينافيه لان حتى اذ ينفرض عام في رمضان
وفرض الخمس في جميع العام كما افاده مج الصغاير التي بينه وبين ربه
محترزه شيا نه كما افاده مج الكباير والصغاير التي بينه وبين العباد اما الكبا ير
فلا تكفرها الا التوبة او عفو الله كما اشار التنبيه الى الاول والصغاير التي بينه
وبين العباد لا بد فيها من الاستحلال انه نافلة اي مندوب ثم بين
ان ثوابه اراده بقوله غفر ان ما تقدم من الذنب لانه الذي تقدم علي قدر
الحال اي قدر ما يريد بما تيسر لكم وثوابكم بين مرجو فضله اي ثوابه
كما في ق لا شتماله على كل ركعة على قيام وسجود وقراءة وربما افضل من القيام
القليل كما يأتي ان الكثير اكثر ثوابا وانما قال مرجو فضله ولم يجزم بحصوله
لما تقرر من ان الاثابة على الاعمال الصالحة غير قطوع بها اذ الاثابة عليها
متوقفة على الاخلاص والقبول فينبغي للعاقل ان يجد عمله دايما في حضيض
النقصان ومرجو تكفير الذنوب به ثم كل الذنوب لا الصغاير فقط بدليل
يتوهم التقليل والكثير في تكفير كل الذنوب كما هو قضية التنبيه سابقا وهذا لا
يتوهم بعد علي فضل الله سبحانه وتعالى وانه كان ثواب الكثير اكثر وانما جيء
بان الثواب من باب التخلية وتكفير الذنوب من باب التحلية والتخلية مقدمة على
التحلية فلا سبب تقديم قوله ومرجو تكفير الذنوب على قوله مرجو فضله على
انه للصريح في الحديث واما الثواب فلعل المصنف اخذه من دليل اخر ويمكن
ان يقال قوله وتكفير الذنوب عطف تفسير على قوله فضله وفي تبعيضه قوله
لان الصلاة افضل خ بمن لان المراد بها صلاة النفل وقد يكون غيرها من

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)